دور الائتمان فى التنمية الريفية ومحاربة الفقر فى جمهورية مصر العربية

منير فوده عبد العال سبع ، شادية صلاح الدين محمد

معهد بحوث الاقتصاد الزراعى - مركز البحوث الزراعية

المقدمة

تعتبر مشكلة الفقر من أهم المشاكل التى تشغل دول العالم منذ فترة طويلة وقد زادت أهمية تلك المشكلة خلال السنوات الأخيرة نتيجة لتزايد معدلات البطالة وانخفاض الدخول فى كثير من دول العالم مما أدى إلى زيادة حدة الفقر وخاصة فى دول العالم الثالث وقد تزايدت الوطأة الاقتصادية والاجتماعية للبطالة فى تلك الدول ومنها مصر.

وتشير نتائج الدراسة [٥] التى أجراها المعهد الدولى لبحوث سياسات الغذاء (١٩٩٧) إلى ان عدد الفقراء فى مصر يبلغ حوالى ١٥,٧ مليون نسمة أى ما يوازى ٢٦,٥٪ من تعداد السكان ومن بين هذا العدد حوالى ٥,١ مليون نسمة من الفقراء المدقعين. كما تشير نتائج الدراسة للتوزيع الجغرافى للفقر فى مصر إلى كون الفقر اكثر انتشارا فى القطاع الريفى حيث يقطن حوالى ٦٣٪ من الفقراء، ٧٤٪ من شديدى الفقر فى المناطق الريفية. وقد قدرت نسبة الأسر المعيشية الفقيرة التى تقودها المرأة فى الريف بحوالى ٣٦٪ مقابل ٢٨٪ من الأسر الفقيرة التى يقودها الرجل أما فى القطاع الحضرى فإن ذات النسب بلغت ٣٣٪ و٢٢٪ على الترتيب.

ويشير تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٦[١٢]، ان زيادة الدخل فى الريف لم يكن لها الفعالية الواضحة فى التخفيف من وطأة الفقر فى المناطق الريفية ويرجع ذلك إلى أن زيادة الدخل فى المناطق الريفية لم يواكبها تحسن فى القدرات البشرية ذات المستوى المنخفض نسبيا فى هذه المناطق بالإضافة إلى استخدام جزء هام من زيادة الدخل فى بناء المساكن على أرض زراعية مما ادى إلى تناقص أهم الأصول الإنتاجية فى الريف وهى الأرض الزراعية وصعوبة الوصول إلي التسهيلات الائتمانية وعدم كفايتها ونقص المساعدات الفنية.

وفى ضوء الخبرات المحلية والعالمية يتضح أهمية توفير الائتمان خاصة القروض الصغيرة والمتوسطة فى المساعدة على تشجيع التنمية وقيام الأنشطة التى تساعد على زيادة الإنتاج والدخل وخلق فرص عمل جديدة لمختلف الفئات والمهن فى المجتمع وبالتالى التخفيف من حدة الفقر.

مشكـــلة الدراســـة

تتمثل مشكلة البحث فيما آلت اليه حالة البطالة وانخفاض الدخل وبالتالى مستوى الفقر فى مصر بصفة عامة وفى الريف بصفة خاصة رغم الجهود المتعددة والتى تبذل من جانب الدولة للتخفيف من حالة الفقر وذلك من خلال تنفيذ السياسات واستخدام الوسائل المتعددة لتحقيق هذا الهدف لعل من أهمها توفير أو زيادة إمكانية الوصول إلى توظف أو فرص وظيفية منتجة أو ملكية أصول عينية أو مالية تساعد فى تحقيق دخل للأسر الفقيرة ومن ثم تبرز أهمية التعرف على الجهود المبذولة فى مجال توفير الائتمان كمدخل اقتصادى يستهدف زيادة الدخل وخلق فرص عمل للتقليل من حدة الفقر.

هـــدف الدراســـة

يستهدف البحث القاء الضوء على حالة الفقر وأسبابه وبعض السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة على حالة الفقر مع التركيز على دور الائتمان الذى تقدمه المصادر المختلفة لتحقيق التنمية والتخفيف من حدة الفقر عن طريق توفير القروض التى تساعد على قيام الأنشطة وزيادة الانتاج والدخل وخلق فرص عمل جديدة وذلك من خلال تناول النقاط التالية:

أولاً: حالة الفقر والتوجهات الاستراتيجية لمواجتها فى مصر.
ثانيا: السياسات الاقتصادية الكلية لتقليل الفقر.
ثالثا: التنمية الزراعية والائتمان الموجه من بنك التنمية والائتمان الزراعى.
رابعا: الائتمان الموجه للتنمية الريفية من بعض المصادر الأخرى.
خامسا: بعض المؤشرات المرتبطة بأثر سياسة التنمية والتخفيف من حدة الفقر.

الأسلوب البحثى

اعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفى مع استخدام أدوات التحليل الاحصائى البسيط فى تقدير معدلات التغير ومعدلات النمو والأرقام القياسية وذلك لتقدير ووصف المؤشرات المختلفة التى تناولها البحث.

وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من المصادر المتعددة وبصفة خاصة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والصندوق الاجتماعى للتنمية ووزارة الشئون الاجتماعية وصندوق التنمية المحلية ومشروع الأسر المنتجة وبنك ناصر الاجتماعى بالاضافة إلى الدراسات والتقارير السابقة فى مجال الدراسة. وقد شملت الدراسة بصفة عامة الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ لبعض المتغيرات والفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ لبعض المتغيرات الأخرى وفقا لمدى توفر البيانات.

أولا: حالة الفقر والتوجهات الاستراتيجية لمواجهتها فى مصر

أن الفقر بصفة عامة يعنى حالة (٦) من القصور المادى والاجتماعى والمعنوى وهو يعنى إنفاقا أقل على الغذاء والكساء والمأوى عما ينفقه فرد متوسط الدخل. وجدير بالذكر أن جميع الناس لا يتفقون على ماهية مشكلة الفقر ولا يوجد تعريف علمى وحيد متفق عليه وذلك لأن الفقر مفهوما سياسيا نسبى ويحمل فى طياته اختلافا فى وجهات النظر.

وتجدر الإشارة إلى أن المفهوم العالمى للفقر[٧] فى ظل العولمة قد اكتسب بعدًا جديدا يتفق مع اقتصاد السوق ويرتكز على المعاملات النقدية فلم يعد المقصود بالفقر هو عدم قدره الفرد على اشباع حاجاته وحاجات أسرته ولكنه وفقا للتعريف الذى استحدثته أوضاع العولمة هو عدم قدرة الفرد على شراء حاجاته وحاجات أسرته بمعنى أن الفرد يعد فقيرا حتى ولو كان يستطيع إشباع حاجاته بمساعدة الآخرين من الجيران وافراد الأسرة وذوى القربى والذين يشاركونه فى إنتاج ما يحتاج اليه من طعام والثياب والمسكن وغيرها.

ويبين الجدول رقم (١) تطور نسبة الفقر خلال الفترات المختلفة وذلك اعتمادا على نتائج بعض الدراسات والتقارير التى تناولت موضوع الفقر خلال الفترة ١٩٧٥/٧٤-٢٠٠٠/٩٩ .

جدول رقم (١): تطور نسبة الفقر خلال الفترة ١٩٧٥/٧٤ - ٢٠٠٠/٩٩ .

سنة التقدير[١]	نسبة الفقر٪		
	ريفى	حضر	إجمالى
١٩٧٥/٧٤[١]	-	٥٠,٩	
١٩٨٢/٨١[١]	٣٠,٤	٢٩,٧	
١٩٩١/٩٠[١]	٣٦,٨	٢٤,٥	
١٩٩٦/٩٥[١]	-	-	١٩,٤
٢٠٠٠/٩٩[١]	-	-	١٦,٧

المصدر:

(١) رئاسة الجمهورية ، والمجالس القومية المتخصصة، مشكلة الفقر وتطوير شبكة الامان الاجتماعى ، ١٩٩٤,

(٢) البنك الدولى ، وزارة التخطيط المصرية، معهد التخطيط القومى " دراسة حول مكافحة الفقر فى جمهورية مصر العربية" - المرحلة الاولى من الدراسة ٢٠٠٢ - نتائج أولية، ندوة عقدت فى معهد التخطيط القومى ٢٠٠٢/٥/٢٠ .

بالرغم من أنه يجب أن تؤخذ الارقام المقدرة لنسبة الفقر بحذر نتيجة اختلاف فى طريقة التقدير الا ان بيانات الجدول رقم (١) توضح العديد من المؤشرات لعل من بينها:

١- مهما يكن من امر مقياس الفقر المستخدم فقد انخفضت نسبة الفقر بصورة ملحوظة بين ١٩٧٥/٧٤-١٩٨٢/٨١ بينما حدثت زيادة فى نسبة الفقر فى الفترة بين ١٩٨٢/٨١،١٩٩٠/١٩٩١ . كما يلاحظ ارتفاع نسبة الفقر فى الريف عنها فى الحضر خاصة فى سنة التقدير ١٩٩١/٩٠ .

٢- يلاحظ انخفاض نسبة الفقر بين السكان فيما بين عامى ١٩٩٦/٩٥ و٢٠٠٠/٩٩ من ١٩.٤٪ إلى ١٦,٧٪ وذلك باستخدام خط فقر أدنى محسوب على اساس الاحتياجات وذلك للعينة التى شملها المسح الميدانى لدراسة معهد التخطيط القومى. وتجدر الاشارة إلى أن النتائج الأولية لهذه الدراسة تشير إلى زيادة نسبة الفقر فى محافظات الصعيد بالمقارنة بمحافظات الوجه البحرى.

وتتعدد الأسباب التى تؤدى إلى حالة الفقر بصفة عامة وتختلف أهمية تلك الأسباب من منطقة إلى أخرى. ويشير " تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦" [١٢] إلى أن الاسباب الرئيسية للفقر فى الريف المصرى ترجع إلى:

(أ) تدنى متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية.
(ب) هيكل ملكية الاراضى الزراعية يلعب دورا هاما فى زيادة حدة الفقر فى الريف.
(ج) قصور الاستثمار يمثل عقبة رئيسية امام تطور ونمو القطاع الزراعى.
(د) صعوبة الوصول إلى مصادر الائتمان بالنسبة للكثير من سكان الريف.
(هـ) انخفاض الاجور فى القطاع الزراعى بالمقارنة بالقطاعات الاخرى بما يؤدى إلى تدهور فى مستويات معيشة العمال الزراعيين.

التوجهات الإستراتيجية لمواجهة حالة الفقر وعلاقته بالتنمية والائتمان

تتعدد مداخل مواجهة مشكلة الفقر فى مصر[٣] . وهناك ثلاثة مداخل رئيسية تتمثل فى الاتى:

(أ) مدخل تنمية القوة العاملة ويهدف إلى زيادة انتاجية العنصر البشرى من خلال برامج التغذية والتعليم والتدريب والرعاية الصحية..الخ
(ب) الرفاهية الاقتصادية ويتحقق هذا المدخل من خلال التحويلات المباشرة إلى دخل الفقراء إما من خلال مدفوعات نقدية أو من خلال سلع وخدمات مدعومة
(ج) المدخل الاقتصادى ويتمثل فى العمل على تحسين دخل الفقراء من خلال العديد من الوسائل لعل من أهمها توفر إمكانية الوصول إلى توظف أو فرصة وظيفية منتجة أو ملكية أصول عينية أو مالية تساعد فى تحقيق دخل للأسر الفقيرة ومن ثم تبرز أهمية توفير الائتمان لهؤلاء الفقراء.

ثانيا: السياسات الاقتصادية الكلية لتقليل الفقر

١- تطور عجز الموازنة العامة للدولة:

من المعروف أن العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة يؤدى إلى حدوث زيادة فى المديونية كما يؤدى العجز الصافى إلى ضغوط تضخمية ومن ثم يؤثر ذلك بالسلب على كافة المتغيرات الاقتصادية. وقد حقق تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والذى طبق فى بداية التسعينات العديد من الاهداف الايجابية من بينها تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة.

جدول(٢) : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية
وعجز الموازنة - معدل التضخم - معدل البطالة

السنوات	عجز الموازنة بالمليون جنيه	معدل العجز ٪	الرقم القياسى لمعدل العجز	معدل التضخم السنوى	الرقم القياسى
١٩٩٢/٩١	٦١٥٧	١٢,٩	١٠٠	٢١,١	١٠٠
١٩٩٣/٩٢	٥٥٣٠	١٠,٦	٨٢	١١,١	٥٣
١٩٩٤/٩٣	٣٦٩٧	٦,٦٠	٥١	٩,٠٠	٤٣
١٩٩٥/٩٤	٣٥٣٧	٦,٠٠	٤٧	٩,٣	٤٤
١٩٩٦/٩٥	٢٩٩٦	٦,٢	٤٨	٧,٣	٣٥
١٩٩٧/٩٦	٢٣٠٠	٤,٩	٣٨	٦,٣	٣٠
١٩٩٨/٩٧	٣٨٣٠	٥,٤	٤٢	٣,٨	١٨
١٩٩٩/٩٨	١٢٧٣٠	١٤,٨	١١٥	٣,٨	١٨
٢٠٠٠/٩٩	١٢٣٠٠	١٣,٨	١٠٧	٢,٨	١٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٦٠٠٠	١٥,٩	١٢٣	٢,٦	١٢

المصدر : البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الأول والثانى- المجلد الرابع والخمسون، ٢٠٠١ القاهرة.

ويبين الجدول رقم (٢) تطور العجز فى الموازنة ومعدل العجز خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-٢٠٠١/٢٠٠٠ ويلاحظ من بيانات هذا الجدول ما يلى:

أن قيمة العجز فى الموازنة قد انخفضت من حوالى ٦,٢ مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١ إلى حوالى ٢,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ ثم أتجه هذا العجز فى الزيادة خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ حيث بلغ حوالى ١٢,٣، ١٦,٠ مليار جنيه خلال السنتين ٢٠٠٠/٩٩، ٢٠٠١/٢٠٠٠ على التوالى. و بالنسبة لمعدل العجز فقد أخذ إتجاها متناقصا خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦ حيث أنخفض من ١٢,٩٪ إلى حوالى ٤,٩٪ على التوالى، ثم أتجه للارتفاع مرة أخرى حيث بلغ حوالى ١٤,٨، ١٥,٩٪

عامى ٩٩/٩٨، ٢٠٠١/٢٠٠٠ .

مما سبق يتضح أن الدولة قد حققت نجاحا ملحوظا خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ حتى ١٩٩٧/٩٦ فى مجال تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة ويستدعى الامر حاليا إتباع بعض السياسات والاجراءات لتحجيم عجز الموازنة العامة والذى تزايد خلال السنوات الاخيرة مما ينعكس أثره سلبا على المديونية وبالتالى خدمة الدين وأيضا زيادة معدلات التضخم والتى يتأثر بها الفئات منخفضة الدخل وأيضا على معدلات الاستثمار والتشغيل.

٢- تطور معدل التضخم

للتضخم آثار اقتصادية واجتماعية حيث ينعكس أثر التضخم على أصحاب الدخول التى تتسم بالثبات والتى تضم عادة العمال والموظفين وأصحاب المعاشات والاعانات الاجتماعية وأصحاب ودائع التوفير وحملة السندات وأصحاب العقارات التى يتسم الدخل فيها بالثبات حيث أن القيمة الحقيقية لدخول كل تلك الفئات تتجه للهبوط بسبب التضخم طالما أن الاسعار ترتفع بمعدل اكبر من معدل الزيادة فى دخولهم النقدية وبالتالى تتدهور القوة الشرائية لدخولهم النقدية ومن ثم فإن سياسات الدولة التى تستهدف خفض معدل التضخم أو المحافظة عليه فى مستوى منخفض تساعد على المحافظة على مستوى المعيشة وعدم زيادة حالة الفقر فى المجتمع ، كما يؤثر التضخم تأثيرا سلبيا على الاستثمار من خلال التشويه الذى يحدثه فى اتجاهات الاستثمار ويؤدى التضخم إلى زيادة التكاليف الاستثمارية اللازمة لاقامة المشروعات الانتاجية والتى تعتبر أداة هامة لخلق فرص العمل والتشغيل وزيادة الدخول ومن ثم ترتفع تكلفة خلق فرص العمل وبالتالى حجم الاستثمارات اللازمة لتشغيل العمالة وتقليل نسبة البطالة.

ويوضح الجدول رقم (٢) تطور معدل التضخم السنوى خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث يتضح أن معدل التضخم قد بلغ مستوى مرتفع جدا فى عام ١٩٩٢/٩١ وهو ٢١,١ ٪ ثم أنخفض تدريجيا نتيجة للسياسات المشار اليها ليصل إلى ٢,٦٪ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وهو مؤشر ونتيجة إيجابية لتطبيق السياسات النقدية والمالية خلال الفترة المشار اليها وهى بالتأكيد فى صالح الفئات المشار اليها من أصحاب الدخول الثابتة فى المجتمع.

٣- سياسة الدعم والسياسات الاستهلاكية لسلع الغذاء الرئيسية

تقوم الدولة بإتباع العديد من السياسات والتى تستهدف مساعدة ودعم الفئات محدودة الدخل بصفة خاصة ولعل من بين تلك السياسات ما يلى:

دعم السلع الغذائية:

استمرت الدولة فى تطبيق نظام توزيع حصص من السكر والزيت بنظام البطاقات. وتشير بيانات وزارة التموين والتجارة الداخلية إلى أن إجمالى دعم السلع الغذائية قد زاد من حوالى ٢.٧٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٣.٧٧ مليون جنيه عام ٢٠٠١ .

دعم رغيف الخبز:

ما زالت الدولة مستمرة فى دعم رغيف الخبز وتشير بيانات وزارة التموين والتجارة الداخلية إلى أن إجمالى دعم رغيف الخبز قد زاد من حوالى ٩٣٠ مليون جنيه عام ١٩٩٠إلى حوالى ١٩.١ مليون جنيه عام ٢٠٠١ .

سياسات توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائى:

فى سبيل توفير السلع الغذائية للمستهلكين تقوم الدولة بإتباع سياسات متعددة منها:

أ- زيادة الناتج المحلى من سلع الغذاء الرئيسية.
ب- تخفيض الفاقد من الانتاج المحلى.
ج- الاستيراد من الخارج لسد الفجوة بين الناتج المحلى والاحتياجات الفعلية وأيضا اتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتصدير واستيراد السلع الغذائية.
د- برامج الدولة لتقديم الغذاء لمجموعات مستهدفة مثل برنامج التغذية المدرسية وخاصة فى المناطق الريفية وهى المجموعات الأكثر تعرضا لسوء التغذية.

ثالثا: التنمية الزراعية والائتمان الموجه من بنك التنمية والائتمان الزراعى:

تضمن برنامج التنمية الزراعية فى مصر برنامجين فرعيين هما: برنامج التنمية الأفقية وبرنامج التنمية الرأسية، ويمكن الإشارة هنا باختصار الى أهداف وبعض انجازات هذه البرامج وعلاقتها بموضوع الدراسة وهو التنمية والتخفيف من حدة الفقر.

١- التنمية الأفقية وتملك الأصول وخلق فرص العمل: وتستهدف برامج التنمية الأفقية توسيع الطاقة الإنتاجية الزراعية من خلال استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة مما يؤدى الى زيادة الإنتاج والمساعدة فى تحقيق الأمن الغذائى وزيادة الصادرات. ومن ناحية اخرى فإن توزيع الأراضى المستصلحة على العديد من الفئات منها صغار الزراع والخريجون باختلاف مستوياتهم وصغار المستثمرين وأعضاء التعاونيات يساعد على خلق فرص عمل من خلال تملك الأصول الإنتاجية وزيادة الدخول لهؤلاء المستفيدين من توزيع الأراضى مما ينعكس أثره إيجابيا على مستوى المعيشة والتخفيف من حدة أو تزايد حالة الفقر.

وتشير بيانات الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية أن إجمالى المساحة المستصلحة خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٩٨/٩٧ قد بلغ حوالى ١,٨ مليون فدان، وقد بلغ أعداد فئة الخريجين المستفيدين من توزيع الأراضى الجديدة حوالى ٤٥ ألف خريج وزعت عليهم مساحات تبلغ حوالى ٢٢٥ ألف فدان وقد تم توطينهم فى حوالى ١٢١ قرية جديدة تمثل مجتمعات عمرانية جديدة.

٢- التنمية الرأسية وزيادة الدخول الزراعية: اهتمت الدول بتنفيذ برامج التنمية الرأسية فى مجالات الانتاج النباتى والحيوانى والسمكى وغيرها وذلك بهدف تحقيق أعلى قدر من الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد المتاحة وبما ينعكس فى زيادة الإنتاجية وصافى العائد وتقديم أجور مجزية للعمل الزراعى بما يؤدى الى ارتفاع مستوى المعيشة للأسر الريفية والزراعية .

٣- الائتمان الموجه للتنمية الزراعية والريفية من بنك التنمية والائتمان الزراعى: يعتبر الائتمان الزراعى أحد الأدوات الهامة والأساسية لإحداث واستمرار التنمية الزراعية والريفية وزيادة الدخول ورفع مستوى معيشة السكان الريفيين وذلك من خلال توفير السيولة اللازمة لتشغيل مختلف الأنشطة الزراعية وكذلك الأنشطة المرتبطة بها حيث يصعب على غالبية المشتغلين بالقطاع الزراعى المصرى.ويبين الجدول رقم (٣) تطور القروض المنصرفة من بنك التنمية والائتمان خلال الفترة (١٩٩١/٩٠-٢٠٠١/٢٠٠٠)، فقد بلغت حوالى ٤٢٥٢,٧ مليون جنيه عام ٩١/٩٠ ثم حدث زيادة تدريجية خلال الفترة المشار إليها لتصل إلى ١١٥٩٤,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ أى بزيادة تبلغ نسبتها ٢٧٢,٦٪.

أ- القروض قصيرة الاجل لتمويل الزراعات: تقدم هذه القروض لتمكين الزراع من تمويل الإنتاج الزراعى خلال السنة الزراعية حيث يؤدى توفير التمويل إلى زيادة الإنتاج من المحاصيل الزراعية، ومن الجدول رقم (٣) يتبين أنه بالرغم من التزايد التدريجى لهذه القروض خلال فترة الدراسة من حوالى ١٥١٥,٦ مليون جنيه عام ٩١/٩٠ إلى حوالى ٣٤٤٢,٢ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ أى بزيادة بلغت نسبتها ٢٢٧,١٪ إلا أن الأهمية النسبية لتلك القروض من إجمالى القروض الزراعية المقدمة قد انخفضت من حوالى ٣٥,٦٪ إلى ٢٩,٧٪ وذلك لاتجاه البنك مع تنفيذ سياسة التحرر الاقتصادى إلى الخروج التدريجى من عملية توزيع مستلزمات الإنتاج وفتح المجال للقطاع الخاص والتعاونى للعمل به وفقا لآليات السوق وبحيث يقتصر دور البنك على القيام بعمليات التمويل.

ب- القروض المقدمة لتمويل الأنشطة الاستثمارية: يقدم البنك هذه القروض لإقامة المشروعات الزراعية المختلفة والتى تؤدى إلى زيادة الدخل وخلق فرص عمل إضافية، وكما تبين من الجدول رقم (٣) أن القروض الاستثمارية تزايدت قيمتها خلال الفترة المشار إليها من حوالى ٢٧٣٧,١ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ إلى حوالى ٨١٥٢,٤ مليون جنيه أي بزيادة بلغت نسبتها حوالى ٢٩٧,٨٪ وفى نفس الوقت زادت أهميتها النسبية أيضا بالنسبة لإجمالي القروض الزراعية من ٦٤,٤٪

عام ١٩٩١/٩٠ إلى حوالى ٧٠,٣٪ عامى ١٩٩٩، ٢٠٠٠ .

جدول رقم (٣) قروض الزراعات والقروض الاستثمارية للانشطة الزراعية والريفية المقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعى خلال الفترة ١٩٩٩/٩١-٢٠٠٠/٢٠٠١

السنوات	قروض الزراعات بالمليون جنيه	٪	إجمالى القروض الاستثمارية	٪	الإجمالى	الرقم القياسى
١٩٩١/١٩٩٠	١٥١٥,٦	٣٥,٦	٢٧٣٧,١	٦٤,٤	٤٢٥٢,٧	١٠٠
١٩٩٢/١٩٩١	١٥٥١,٩	٣٩,٩	٢٣٤١,١	٦٠,١	٣٨٩٣,٠	٩١,٥
١٩٩٣/١٩٩٢	١٦٧٨,٢	٣٧,٣	٢٨١٦,٩	٦٢,٧	٤٤٩٥,١	١٠٥,٧
١٩٩٤/١٩٩٣	١٨٣٩,٥	٣٧,٩	٣٠١٢,١	٦٢,١	٤٨٥١,٦	١١٤,٠
١٩٩٥/١٩٩٤	١٩٤٩,١	٣٥,٢	٣٥٨٧,٨	٦٤,٨	٥٥٣٤,٩	١٣٠,٠
١٩٩٦/١٩٩٥	٢٢٤٤,٩	٣٤,٣	٤٢٢٧,٥	٦٥,٧	٦٤٣٠,٤	١٥١,٠
١٩٩٧/١٩٩٦	٢٥٨٩,٢	٣٣,٥	٥١٢٩,٨	٦٦,٥	٧٧١٩,٠	١٨١,٥
١٩٩٨/١٩٩٧	٢٥٨٦,٥	٢٩,٣	٦٢٥٣,٠	٧٠,٧	٨٨٣٩,٥	٢٠٧,٨
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٧٠٠,٧	٢٨,٠	٦٩٣٣,٠	٧٢	٩٦٣٣,٧	٢٢٦,٥
٢٠٠٠/١٩٩٩	٣٢٧٠,٥	٢٩,٧	٧٧٢٨,٣	٧٠,٣	١٠٩٩٨,٨	٢٥٨,٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٤٤٢,٢	٢٩,٧	٨١٥٢,٤	٧٠,٣	١١٥٩٤,٦	٢٧٢,٦

المصدر : البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى- ادارة الاحصاء - بيانات غير منشوره.

ج - الأهمية النسبية لتوزيع القروض الاستثمارية بين أنشطة التنمية الزراعية والريفية

ويتم فى هذا الجزء تناول القروض الاستثمارية وفقا لأنواعها وأغراضها ومن حيث الأهمية النسبية لتلك الأنواع من القروض الاستثمارية وكما تبين من الجدول رقم (١) بالملحق انه خلال الفترة (١٩٩١/٩٠-٢٠٠١/٢٠٠٠) أخذت قروض الإنتاج الحيوانى مركز الصدارة حيث مثلت ما يقرب من نصف قيمة القروض الاستثمارية باستثناء الأعوام من(١٩٩٥/٩٤-١٩٩٨/٩٧) حيث تفوقت قيمة القروض المطلوبة للأعمال المرتبطة بالزراعة والتى تشمل القروض التسويقية الخاصة بتمويل وتجارة مستلزمات لانتاج وقروض التصنيع الزراعى ومشروعات التنمية الريفية فى هذه الأعوام حيث مثلت قيمتها نحو ٤٤,٩٪ إلى ٤٦٪ خلال هذه الأعوام وهذا يعكس الطلب على هذه القروض والتوسع فيها أما قروض الثروة الداجنة فقد تناقصت قيمتها خلال ذات الفترة وتراوحت بين حد أدنى بلغ ١٧٦,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ وحد أقصى بلغ ٤٢٧,٤ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ وتناقصت أيضا أهميتها النسبية خلال الفترة من ١٥,٦٪ ١٩٩١/٩٠ إلى ٣,٢٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وهذا يعكس قلة الطلب على هذه القروض.

اما عن قروض الثروة السمكية وقروض استصلاح الاراضى فلم تتعد الاهمية النسبية لكل منهما عن ٠,٣٪ ، ١٪ من جملة القروض الاستثمارية خلال الفترة (١٩٩١/٩٠-٢٠٠١/٢٠٠٠).

ومن الجدير بالذكر ان قروض الشباب كانت محل اهتمام البنك فقد زادت قيمتها من ١,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٤١,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ وبالرغم من ذلك فإن نسبتها لم تتعد حوالى ٠,٨٪ بالنسبة لإجمالي القروض الاستثمارية . وبالتالى يجب الاهتمام بهذه القروض نظرا لما لها من أهمية فى توفير فرص عمل للشباب وزيادة دخولهم.

رابعا: الائتمان الموجه للتنمية الريفية من بعض المصادر الأخرى:

تتضمن برامج تحسين المعيشة تقديم القروض لتمويل الانشطة الصغيرة والمتوسطة والتى تساعد على خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل وهو ما يؤدى إلى التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للأسر والافراد ويتناول هذا الجزء من الدراسة أربعة مصادر هامة والتى تقدم القروض لتمويل أنشطة التنمية وخاصة فى الريف، وهى الصندوق الاجتماعى للتنمية ومشروع الأسر المنتجة وصندوق التنمية المحلية وبنك ناصر الاجتماعى.

١- الصندوق الاجتماعى للتنمية:

أنشى الصندوق الاجتماعى للتنمية وفقا للقرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ وذلك بهدف التخفيف من الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وخاصة على محدودى الدخل. ويعمل الصندوق على تنفيذ خمس برامج متكاملة هى برنامج الأشغال العامة وبرنامج تنمية المجتمع وبرنامج تنمية المشروعات وبرنامج تنمية الموارد البشرية وبرنامج التنمية المؤسسية.

جدول (٤): توزيع موارد الصندوق الاجتماعى للتنمية وفقا لنوع البرنامج خلال الفترتين١٩٩٣-١٩٩٦ ، ١٩٩٧-٢٠٠٠ .

البرنامج	التمويل بالالف جنيه				الإجمالى	٪
	١٩٩٣-١٩٩٦	٪	١٩٩٧-٢٠٠٠	٪		
برنامج الاشغال العامة	٤٨٨٠٠٦	٢١,١	١٢٨٨١٢٢	١٤,٧	١٧٧٦١٢٨	١٩
برنامج تنمية المجتمع	٢٤٤٦٠٦	١١,٦	١٧٤٥٣٦	٨,٩	٤١٩١٤٢	١٠,٣
برنامج تنمية المشروعات	١١٢٤٧٥٥	٥٣,٢	١٣٥٩٤٨١	٦٩,٣	٢٤٨٤٢٣٦	٦١
برنامج تنمية الموارد البشرية	١٢٣٠٩٦	٥,٨	١٣٨٥٨٤	٧,١	٢٦١٦٨٠	٦,٤
برنامج التنمية المؤسسية	١٣١٧٧٣	٦,٣	-	-	١٣١٧٧٣	٣,٣
المجموع	٢١١٢٢٣٦	١٠٠	٢٩٦٠٧٢٣	١٠٠	٥٠٧٢٩٥٩	١٠٠

المصدر: (١) الصندوق الاجتماعى للتنمية، أنباء الصندوق الاجتماعى للتنمية العدد ١٨ سبتمبر -ديسمبر ١٩٩٦

(٢) الصندوق الاجتماعى للتنمية - التقرير السنوى ٢٠٠٠ .

ويتبين من الجدول (٤) أن الجزء الأكبر من موارد الصندوق تم توجيهه نحو تمويل المشروعات الصغيرة حيث مثلت نسبة الموارد الموجهة إلى تمويل المشروعات الصغيرة حوالى ٥٣,٢٪، ٦٩,٣٪ من إجمالى موارد الصندوق خلال الفترتين(١٩٩٣-١٩٩٦)،(١٩٩٧-٢٠٠٠)على التوالى، يلى ذلك فى الاهمية برنامج الأشغال العامة ثم برامج تنمية المجتمع. كما بلغ إجمالى التمويل المنصرف لبرامج الصندوق خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٦) حوالى ٢,١ مليار جنيه مقابل حوالى ٣ مليار جنيه خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٠).

ويبين الجدول رقم (٥) أعداد المستفيدين وفرص العمل الجديدة التى نتجت عن قروض الصندوق الاجتماعى للتنمية خلال الفترتين(٩٣-١٩٩٦)، (١٩٩٧-٢٠٠٠) ومنه يتضح الآتى:

جدول (٥): أعداد المستفيدين من برامج الصندوق الاجتماعى للتنمية وفرص العمل خلال الفترتين (١٩٩٣-١٩٩٦)، (١٩٩٧-٢٠٠٠).

البرنامج	١٩٩٣-١٩٩٦			١٩٩٧-٢٠٠٠		
	عدد المستفيدين	فرص العمل		عدد المستفيدين	فرص العمل	
		الدائمة	المؤقتة		الدائمة	المؤقتة
الأشغال العامة	٧٦٧٧٨.٧	٢٨٢٤	٢٣٩٦٤	٩٨٥١٤١١	٢٨١٦	٨٣.١٣
تنمية المجتمع	١.٩٨٦٦٨	٩٢٥٥٥	٢٣٣١٤	٢.٥١٩٤١	٢١٦٥٩٥	٢٥٢٤٨
تنمية المشروعات	٧٦٧٥٢.	١٥٣٥١٤	٥٩.٤.	٨٩٣٤٥	٣١١٨.٣	–
تنمية الموارد البشرية	١٧.٨	٢١٧٢	٢٩٤٧	٢٨٥٨٦	٩٢٦٢	–
التنمية المؤسسية	–	–	٣٥١	–	–	–
المجموع	٩٥٤٥٧.٣	٢٥١.٦٥	١.٩٦١٦	١٢.٢١٢٨٣	٣٤.٤٧٦	١.٨٢٦١

المصدر: الصندوق الاجتماعى للتنمية- التقارير السنوية.

- بالنسبة للفترة الأولى بلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج حوالى ٩,٥ مليون فرد وقد تحقق من خلال تنفيذ برامج الصندوق عدد من فرص العمل الدائمة والمؤقتة بلغت حوالى ٢٥١ ألف فرصة عمل دائمة وحوالى ١١٠ ألف فرصة عمل مؤقتة. كما يلاحظ من بيانات الجدول أن عدد المستفيدين من برنامج الأشغال العامة قد بلغ حوالى ٨ مليون، كما بلغ عدد المستفيدين من برنامج تنمية المشروعات حوالى ٧٦٨ ألف فرد، وأن أكثر من ٦٠٪ من فرص العمل الدائمة التى تحققت كانت فى برنامج تنمية المشروعات بالإضافة إلى فرص العمل المؤقتة.

- بالنسبة للفترة الثانية: بلغ عدد المستفيدين حوالى ١٢ مليون فرد، كما تحقق من خلال تنفيذ برامج الصندوق حوالى ٣٤٠ ألف فرصة عمل دائمة وحوالى ١.٨ ألف فرصة عمل مؤقتة، كما يلاحظ أن حوالى ٩١٪ من فرص العمل الدائمة التى تحققت كانت من برامج تنمية المشروعات.

٢- صندوق التنمية المحلية:

يعتبر صندوق التنمية المحلية أحد أليات وزارة التنمية المحلية فى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية وتهدف الاستراتيجية الحالية للصندوق الى تقديم الائتمان اللازم لتمويل المشروعات الاقتصادية فى المناطق الريفية وجعل هذا الائتمان متاح بشروط ميسرة وتكلفة تتناسب مع السكان الريفيين .

وقد قدم الصندوق قروضا بلغت جملتها حوالى ٥١ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥-٢٠٠٠/٩٩ كما فى جدول رقم (٦) لكثير من المشروعات والتى تشمل الانتاج الحيوانى والداجنى والميكنة ومنتجات الالبان ومنافذ البيع والورش والمصانع وغيرها . وقد حصلت تسعة محافظات فقط على حوالى ٨٠٪ من اجمالى قروض الصندوق خلال الفترة وهى محافظات الدقهلية والغربية والمنيا وكفر الشيخ وسوهاج والفيوم والشرقية وقنا واسيوط ويلاحظ ان محافظات الصعيد الخمسة المذكوره (سوهاج - المنيا - الفيوم - قنا - أسيوط) قد حصلت على حوالى ٤١٪ من حجم القروض المقدمة .

وقد استحوذت اربعة مجالات من الانشطة وهى الانتاج الحيوانى والداجنى والميكنة الزراعية والورش والمصانع على حوالى ٧٤,٧ ٪ من اجمالى قروض الصندوق خلال الفترة (١٩٩١/٩٠-٢٠٠٠/٩٩) ، كما هو مبين فى جدول رقم (٦).

وقد ادت هذه القروض الى تنفيذ حوالى ١٨ الف مشروع استفاد منها حوالى ١٧ الف مستفيد وقد حققت تلك المشروعات حوالى ٤ الاف فرصة عمل ومن ثم فقد قدر متوسط تكلفة فرصة العمل بحوالى ١٢ الف جنيه كما هو مبين فى جدول رقم (٧).

٣- مشروع الأسر المنتجة:

أنشئ هذا المشروع فى عام ١٩٦٤ كأحد مشروعات وزارة الشئون الاجتماعية واستهدف المشروع تحقيق العديد من الاهداف الفرعية أهمها تحسين مهارات وقدرات أفراد الأسرة للقيام بأنشطة يمكن أن تساعد فى زيادة دخلها وتنمية الموارد المحلية المتاحة للاستفادة منها فى تحقيق قيمة مضافة، ويقوم المشروع حاليا بتقديم خدماته التدريبية من خلال ٣٤٤٤ مركزا لإعداد الأسر المنتجة منتشرة فى كافة أنحاء الجمهورية .

يوضح الجدول رقم (٨) أن إجمالى حجم القروض التى قدمها المشروع منذ بدايته وحتى نهاية عام ٢٠٠٠ قد بلغ ٦٩٤ مليون جنيه قدمت للمشروعات الإنتاجية وكانت مصادر التمويل من أموال جمعيات الأسر المنتجة، الصندوق الاجتماعى بالإضافة إلى المصادر الأخرى كما هو مبين فى الجدول رقم (٨).

جدول (٦): القروض المقدمة من صندوق التنمية المحلية بالألف جنيه موزعة على المحافظات والأنشطة خلال الفترة (١٩٩٥/١٩٩٦-١٩٩٩/٢٠٠٠).

المحافظات	التوزيع حسب المحافظة		التوزيع حسب النشاط		
	إجمالى القروض المنصرفة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥-٢٠٠٠/٩٩	٪	النشاط	إجمالى القروض المنصرفة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥-٢٠٠٠/٩٩	٪
الدقهلية	٥٦٧٥,٥	١١,٢	إنتاج حيوانى	١٥٦٤١,٨	٣٠,٦
الغربية	٥٦٤٢,١	١١,١	دواجن	٥٠١٠,١	١٨,٠
المنيا	٥٦٣٨,٦	١١,١	ميكنة زراعية	٦٩٧٤,٧	١٣,٦
كفر الشيخ	٤٨٥٨,٢	٩,٦	ورش ومصانع	٦٤٠٤,٢	١٢,٥
سوهاج	٤٧٣٠,١	٩,٣	نقل ركاب	٣٥٤٢,٢	٦,٩
الفيوم	٤٠٤٢,٢	٨,٠	مناحل	١٢٢١,٢	٢,٤
الشرقية	٣٧٣٢,٦	٧,٤	منافذ بيع	٩٩٧,٦	٢,٠
قنا	٣٧٨٣,٦	٦,٧	مضارب ومطاحن	٩٩١,٢	١,٩
أسيوط	٢٨٢٣	٥,٦	منتجات البان	٦٠٣,٥	١,٣
أخرى	٩٨١٠,٣	١٩,٣	استزراع أراضى	٤٥٧,٠	٠,٩
			وحدات خبز منزلية	٢١١٦,٩	٠,٧
			أخرى	٢٧٧٥,٦	٩,٢
الإجمالى	٥٠٧٣٦,٢	١٠٠	الإجمالى	٥٠٧٣٦,٢	١٠٠

المصدر : وزارة التنمية المحلية – جهاز بناء وتنمية القرية المصرية -صندوق التنمية المحلية.

جدول (٧):عدد المشروعات وعدد المستفيدين وفرص العمل التى تم توفيرها على مستوى الأنشطة والتى تمت من خلال صندوق التنمية المحلية خلال الفترة (٩٥/٩٦-٩٩/٢٠٠٠).

الأنشطة	القروض بالألف جنية	عدد المشروعات	عدد المستفيدين	فرص العمل	تكلفة فرص العمل بالألف جنية
إجمالى كلى	٥٠٧٣٥,٢	١٧٩٢٠	١٦٥٥٨	٤١١٣	١٢,٣

المصدر: وزارة التنمية المحلية – جهاز بناء وتنمية القرية المصرية صندوق التنمية المحلية.

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافى لقروض مشروع الأسر المنتجة يلاحظ من بيانات الجدول المشار إليه أن ثمانية محافظات فقط قد استحوذت على حوالى ٦٥٪ من إجمالى القروض المقدمة للأسر وهذه المحافظات بالترتيب هى سوهاج والبحيرة وأسيوط والدقهلية وقنا وبنى سويف والشرقية وأسوان كما يلاحظ أن محافظات الصعيد الخمسة قد استحوذت على حوالى ٤٣٪ من إجمالى القروض كما فى جدول رقم (٨). وجدير بالذكر أن هذا التوزيع يتفق وتوزيع الفقر فى مصر السابق مناقشته حيث يزداد الفقر فى محافظات الوجه القبلى بالمقارنة بالوجه البحرى .

جدول (٨) : بيانات أنشطة الأسر المستفيدة من مشروعات الأسر المنتج
من بداية المشروع وحتى عام ٢٠٠٠/١٢/٣١ (بالألف جنيه).

المديريات	المشروعات الإنتاجية حسب مصادر التمويل				٪	أسر مستفيدة			
	جمعيات أسر منتجة	الصندوق الاجتماعى	مصادر مختلفة	الإجمالى		من برامج التدريب	تسويقية توجيهيه	تحت التنفيذ	إجمالى الأسر المستفيدة
سوهاج	٤٥٠.١	١٩٥٩	٣١٧٢٢	٧٨٦٨٢	١١,٣	١٢١٩.	.	١٣١٣	٩٢١٨٥
البحيرة	٣٧١٦٢	٢.٣٤	٣١٦٥٦	٧.٨٥٢	١٠,٢	١١٥.٦	١.	٢٥..	٨٤٨٦٨
أسيوط	٤١٥٤.	٦٤٩	٢٧٥٧.	٦٩٧٥٩	١٠,١	٨٣٩٢	٥	١٥..	٧٩٦٥٦
الدقهلية	٥٤٩٧٧	٣٢٤٥	٢٨٨٧	٦١١.٩	٨,٨	١٥٨٧٩	.	١٥٩٧	٧٨٥٨٥
قنا	٢٧٤٩٤	١٨١٧	٢٢٧٣٣	٥٢.٤٤	٧,٥	٣.٤٢٤	٤٥	١٦٢٢	٨٤١٣٥
بنى سويف	٣٨١٦٣	٢٢٢٥	٧.٧٩	٤٧٤٦٧	٦,٨	٤٧٥.	.	٧٨٧	٥٣..٤
الشرقية	٢٨.١٤	٧...	٦٢٦٤	٤١٢٧٨	٥,٩	١٧١٧٣	١٥	١٦.٣١	٧٤٤٩٧
أسوان	٨٢٦.	٩٦٨٨	١٣٩٤٣	٣١٨٩١	٤,٦	١٦٦٦٤	.	٣١٧٤	٥١٧٢٩
المنيا	١٢٨.١	٢٨٣٩	٧٥١٤	٢٣١٥٤	٣,٤	٩٨٩٧	٤..	١٣٥٤	٣٤٨.٥
باقى المحافظات	١٣٧٥٨٥	١٧٣٨٥	٦٣٢٧٨	٢١٨٢٤٨	٣١,٤	٢.٤٣٩٧	٥٥٧٤٩	١٤٧٨٦	٩٦٩٤١٦
الإجمالى	٤٣.٩٩٧	٤٨٨٤١	٢١٤٦٤٦	٦٩٤٤٨٤	١..	٣٣١٢٧٢	٥٦٢٢٤	٤٤٦٦٤	١١٢٦٦٤٤

المصدر: وزارة الشئون الاجتماعية – الإدارة المركزية للأسر المنتجة –إدارة المعلومات.

وبلغ إجمالى عدد الأسر المستفيدة من مشروع الأسر المنتجة منذ إنشائه وحتى عام ٢٠٠٠ أكثر من مليون أسره وقد بلغ عدد الأسر التى استفادت من برامج التدريب حوالى ٣٣١ ألف أسره كما استفادت حوالى ٥٦ ألف أسره من خدمات التسويق والتوجيه.

٤- بنك ناصر الاجتماعى:

أنشئ بنك ناصر الاجتماعى بالقرار الجمهورى رقم ٦٦ فى عام ١٩٧١ ويقدم البنك قروضا للأفراد ذوى الدخل المحدود ومنحا ومساعدات لمن يستحقونها. وتتنوع خدمات البنك تبعا لحالات الفقر التى يسعى إلى التخفيف من حدتها. فالبنك يقدم للفقراء القادرين على العمل قروضا تتراوح من ألف إلى عشرة آلاف جنيه مصرى لتمكينهم من القيام بمشروعات وأنشطة تدر عليهم دخولا لتحسين معيشتهم. كما يقدم البنك أيضا قروضا للفقراء المعاقين لتمكينهم من القيام بمشروعات مولدة للدخل.

ويوضح الجدول رقم (٩) أن إجمالى القروض التى قدمها البنك فى عام ١٩٩٦/٩٥ قد بلغت حوالى ٦٣ مليون جنيه زادت تدريجيا لتصل إلى حوالى ٦٥٨ مليون جنيه عام ١٩٩٩/٩٨ ثم انخفضت نسبيا لتصل إلى حوالى ٥٤٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ هذا وقد بلغ إجمالى حجم القروض التى قدمها البنك خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥-٢٠٠٠/٩٩ أكثر من ٢ مليار جنيه مصرى.

ويتضح من الجدول المشار إليه إلى أن أربعة محافظات فقط هى القاهرة والجيزة والغربية والدقهلية قد حصلت على حوالى ٦٩٪ من إجمالى القروض المقدمة من البنك خلال الفترة المشار اليها وهو ما يشير إلى شدة تركز خدمات البنك فى بعض المحافظات دون غيرها وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك قد أتجه خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة عدد فروعه فى المحافظات والمناطق المختلفة كما أنشئت عدة فروع فى بعض القرى الكبيرة لخدمة الأهالي بالإضافة إلى فروعه المنتشرة فى المراكز والمحافظات.

جدول (٩): القروض المنصرفة (بالمليون جنيه) من بنك ناصر الاجتماعى
خلال الفترة (١٩٩٦/٩٥-٢٠٠٠/٩٩).

الفروع	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	الجملة	٪
القاهرة	١١,٧٣	١٦٤,٦١	١٧٩,٧	١٩٨,١٨	١٢٧,٦٩	٦٨١,٩٢	٣٣,٢
الجيزة	١,٤٤	٤١,٨٣	٣٤,٣٠	١٦٥,٧٦	٤٣,١٢	٢٨٦,٤٧	١٣,٩
الغربية	٢٢,٣٥	٢٠,٩٨	٦٢,٦٦	٦٤,٧٩	٧٣,٧	٢٤٤,٥	١١,٩
الدقهلية	١,٥٨	٢٠,٨٨	٦١,٨٩	٦١,١٢	٥٨,٤٢	٢٠٣,٩	٩,٩٠
باقى المحافظات	٢٨,٥٦	١١٠,١١	١٣٨,٨	١٦٨,٤٤	٢٤٠,١٩	٦٣٨,٣	٣١,١
الإجمالى	٦٢,٧٨	٣٥٨,٤٢	٤٧٧,٣٧	٦٥٨,٣	٥٤٣,١٧	٢٠٥٥,١١	١٠٠

المصدر: بنك ناصر الاجتماعى - الإدارة العامة للمراجعة.

خامسًا: بعض المؤشرات المرتبطة بأثر سياسات التنمية والتخفيف من حدة الفقر

يتناول هذا الجزء من البحث استعراضا مختصرا لتطور بعض المؤشرات المرتبطة بالتنمية بصفة عامة والريفية بصفة خاصة والجهود التى تبذل لرفع مستوى المعيشة والتخفيف من حدة الفقر.

١- تطور الإنتاجية لأهم المحاصيل الرئيسية: شهدت الفترة الأخيرة وخاصة خلال التسعينات جهودا متعددة ومستمرة فى مجال التنمية الرأسية لزيادة إنتاجية الفدان من المحاصيل الرئيسية وذلك من خلال نشر وزراعة الأصناف عالية الإنتاجية والمقاومة للأمراض وتطبيق التوصيات الإرشادية مع تعزيز قدرة المزارع على تطبيق الأساليب التكنولوجية من خلال تقديم القروض الزراعية للأغراض المختلفة.

يوضح الجدول رقم (١٠) تطور متوسط إنتاجية الفدان من المحاصيل الرئيسية خلال الفترتين ١٩٨٥-١٩٩٢، ١٩٩٣-٢٠٠٠ وتشير بيانات هذا الجدول إلى الآتى:

- **القمح:** زاد متوسط إنتاجية الفدان من ١٣,٨٤ أردب للفدان إلى ١٥,٩٧ أردب للفدان بزيادة قدرها ٢,١٣ أردب للفدان بنسبة زيادة أكثر من ١٥٪ وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح وأيضا زيادة أربحية المزارع من هذا المحصول

- **الذرة الشامية:** زاد متوسط إنتاجية الفدان من ١٦,٩٣ إردب للفدان خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٢١,٤١ أردب للفدان خلال الفترة الثانية أى بزيادة تبلغ حوالى ٤,٤٨ أردب الفدان وبنسبة زيادة تبلغ ٢٦,٥٪ وهو ما أدى إلى زيادة المعروض من هذه السلعة التى يتعدد استخدامها وأيضا زيادة أربحية المزارع من زراعته.

- **الأرز:** ارتفع متوسط إنتاجية الفدان من الأرز من ٢,٧٦ طن/فدان إلى ٣,٣٧ طن/فدان أى بزيادة قدرها ٠,٦١ طن/فدان وهى زيادة تبلغ نسبتها ٢٢٪ مما أدى إلى ارتفاع أربحية المزارع من هذا المحصول بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة.

- **قصب السكر:** حظى محصول قصب السكر باهتمام متزايد لتنمية إنتاجية الفدان وقد أدى ذلك إلى زيادة متوسط إنتاجية الفدان من ٤١,٤٧ طن/فدان خلال الفترة الأولى لتصل إلى ٤٧,٣ طن/فدان خلال الفترة الثانية أى أن متوسط إنتاجية الفدان قد زاد بحوالى ٥,٨ طن بنسبة زيادة تبلغ ١٤,١٪ مما أدى إلى ارتفاع أربحية الفدان من زراعة هذا المحصول وبالتالى زيادة دخل مزارعى القصب ولا يخفى أثر ذلك على ارتفاع مستوى معيشة مزارعى الصعيد.

جدول رقم (١٠): متوسط إنتاجية الفدان من المحاصيل الرئيسية
خلال الفترتين (١٩٨٥-١٩٩٢)، (١٩٩٣-٢٠٠٠).

السنوات	متوسط إنتاجية الفدان من المحاصيل الرئيسية						
	القمح (أردب)	الذرة الشامية (أردب)	الأرز (طن)	قصب السكر (طن)	القطن (قنطار)	البرسيم المستديم (طن)	البطاطس (طن)
٨٥-١٩٩٢	١٣,٨٤	١٦,٩٣	٢,٧٦	٤١,٤٧	٦,٠٢	٢٥,٤٤	٨,٨٢
٩٢-٢٠٠٠	١٥,٩٧	٢١,٤١	٣,٣٧	٤٧,٣٠	٦,٣٤	٢٦,١٩٦	٨,٩٤
٪ التغيير بين الفترتين	١٥,٣٩	٢٦,٤٦	٢٢,١	١٤,١	٥,٣	٢,٩٧	١,٤

المصدر: حسبت من بيانات النشرة السنوية للاقتصاد الزراعى قطاع الشئون الاقتصادية - الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى - وزارة الزراعة أعداد مختلفة.

- **القطن:** يعتبر محصول القطن مصدرا رئيسيا للدخل لنسبة ليست قليلة من المزارعين فى مصر. ورغم أن متوسط إنتاجية الفدان من هذا المحصول قد شهد تذبذبا واضحا خلال الثمانينات والتسعينات وهو الأمر الذى أدى بالتالى إلى تذبذب دخل المزارع من هذا المحصول خلال السنوات المختلفة إلا ان بيانات الجدول (١٠) تشير إلى أن متوسط إنتاجية الفدان قد زاد من حوالى ٦,٠٢ قنطار خلال الفترة الأولى إلى حوالى ٦,٣٤ قنطار للفدان خلال الفترة الثانية أى بزيادة قدرها ٠,٣٢ قنطار للفدان أى بنسبة زيادة تبلغ ٥,٣٪.

- **البطاطس:** يعتبر محصول البطاطس من أهم محاصيل الخضر فى مصر ويزرع فى العديد من محافظات الوجه القبلى والبحرى وأيضا زادت المساحة المنزرعة به فى الأراضى الجديدة ويعتبر محصول البطاطس مصدر دخل رئيسى للعديد من المزارعين فى محافظات ومناطق الغربية والبحيرة والمنوفية والمنيا وبنى سويف والنوبارية والاسماعيلية وغيرها من المحافظات. ويلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٠) أن متوسط إنتاجية الفدان خلال الفترتين المشار اليهما لم يتغير تقريبا حيث بلغ ٨,٨٢ طن/فدان، ٨,٩٤ طن/فدان على التوالى أي بزيادة طفيفة تبلغ ٠,١٢ طن/فدان أى بنسبة ١,٤٪ فقط. وتجدر الإشارة إلى ان متوسط الأسعار المزرعية لمحصول البطاطس تعتبر العامل الرئيسى فى تحديد صافى أربحية مزارعى البطاطس والتى تذبذبت بشدة خلال فترتى الدراسة.

٢- تطور أربحية المزارع من أهم المحاصيل الرئيسية: يعكس التغير فى أربحية المزارع من محصول معين محصلة التغيرات فى العوامل المحددة للأربحية وهى التكاليف والإنتاجية والأسعار المزرعية وقد شهدت فترتى الدراسة تغيرات متعددة فى حجم الأربحية التى يحققها المزارعون من زراعة المحاصيل الرئيسية مجال الدراسة. ويتضح من الجدول رقم (١١) النتائج التالية:

أ- لوحظ بصفة عامة أن صافى العائد الفدانى للمحاصيل مجال الدراسة قد تذبذب من سنة لأخرى.

ب- وبالمقارنة بين متوسط فترتى البحث (١٩٨٥-١٩٩٢) ، (١٩٩٣-٢٠٠٠) بالأسعار الحقيقية، وكما هو موضح بجدول رقم (١١) يتبين أن هناك انخفاض فى أربحية مزارعى القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر فى متوسط الفترة الثانية بلغت حوالى ٣٥,١٪، ٢٥,٩٪، ٣,٣٠٪، ٢٨,١٪عن متوسط الفترة الأولى وحدث زيادة فى أربحية مزارعى القطن والبرسيم والبطاطس فى متوسط الفترة الثانية بنسبة بلغت حوالى ٢٪، ٤,٨٪، ٩٥,٦٪ عن متوسط الفترة الأولى.

ج- وعند تقدير معدلات النمو بالأسعار الحقيقية خلال الفترة الأولى فقد لوحظ ثبات القيمة الحقيقية لأربحية مزارعى القمح والذرة والأرز حيث الزيادة غير معنوية إحصائيا وأيضا أربحية مزارعى قصب السكر والبطاطس والبرسيم، حيث الانخفاض غير معنوى إحصائيا. أما مزارعى محصول القطن فقد حققوا معدلات نمو موجبة بلغت حوالى ٢١,٦٪ ومعنوية إحصائيا

(أربحية المزارع من محصول القطن (بالجنيه)ص^ هـ = ٨,٧٩ + ٦٦,٢٨ س هـ

(ر) = ٠,٦٢ (ف)= ٥,٠٦٢ هـ = ٢,٠١، ٨

جدول رقم (١١): أربحية المزارع من المحاصيل الرئيسية
خلال الفترات ١٩٨٥-١٩٩٢، ١٩٩٣-٢٠٠٠.

السنوات	أربحية المزارع من المحاصيل الرئيسية (بالجنيه) بالأسعار الحقيقية[١]						
	القمح	الذرة الشامية	الأرز	قصب السكر	القطن	البرسيم المستديم	البطاطس
١٩٨٥	٣٠٦,٠٢	١٨٠,٣٥	٢٩٤,٣٨	٦٣١,١٥	٢٦٠,٤٣	٤٥٠٠٠٠	٣٣٨,٣٧
١٩٨٦	٣٢٣,٣١	١٦٩,٧٢	٢٨٥,٢٩	٥٤٠,٦٣	١٤٧,٤٩	٤١٢,٣١	٢١١,٨٧
١٩٨٧	٣١٤,٦	٢٣٩,٤٨	١٢١,٣٣	٥٠٤,٢٣	١٤٢,٢٧	٥٦١,٠٩	١٣٥٠,٧٢
١٩٨٨	٢٣٨,٣٩	٢٩٥,٤٣	١٨٣,٤٥	٤٩٨,٧٧	١٤٩,١٣	٤٠٩,٣٦	١٨,٢١
١٩٨٩	٤١٦,٤٧	٣١٨,٦٦	٣٠٢,٣٥	٥١٦,٣٦	٢٢٦,١١	٣٠٥,٥٣	٦٨٣,٩١
١٩٩٠	٤٥٥,٠٣	٣٤٢,٩٢	٣٣٦,٥٨	٦٦٠,٨٠	٣٣٥,٧٤	٣٨٨,٢١	٦١٠٠,١
١٩٩١	٣٣٧,٣٠	٢٥٩,٦٤	٣١٠,٠٩	٤١٩,٢٣	٤٥٠,٩٧	٣٦٩,٠٤	٤٠٥,٠٠٠
١٩٩٢	٣٢٤,٥٣	٢١٩,٠٥	٢٨١,٥٥	٤٨٧,٣٦	٧٤٥,٠٩	٤٣٧,٧٦	٨١,٦٧
متوسط الفترة	٣٣٩,٤	٢٥٣,٢	٢٦٤,٤	٥٣٢,٣	٣٠٧,١	٤١٦,٧	٤٦٢,٥
١٩٩٣	٢٣٧,١١	١٣٠,٦٧	٢١٦,٠٩	٣٧٩,٧٦	٥٧٨,١٣	٢٥٨,٦٠	٧٢٧,٩٣
١٩٩٤	١٨٧,٦٨	١٣٣,٨٥	٢٩٠,٨٢	٤٢٢,٤٢	١٩٦,٠٩	٣٤٧,٢٦	١٥٣١,٩٥
١٩٩٥	١٩٦,٢٩	٣٠٦,٤٨	١٦٨,١٨	٤٣٠,٢٩	٤٩٧,٩٨	٣٨٨,٥٣	١٢٥٩,٣٤
١٩٩٦	٢٦٥,٩٧	١٥٦,٥٨	٣٥٣,٢٧	٤٢٦,٩٥	٥١٥,٠٠	٤٦١,٩٩	٥٢١,٥٩
١٩٩٧	٢٧٦,١٨	٢١٥,٣٦	٣٤٦,٨٠	٤٩٤,٩٥	٤٧٩,٢٥	٥٣٨,٥٨	٨٨٣,٩٥
١٩٩٨	١٨٣,٢٥	٢٠٦,٢١	٢٦٥,٨٧	٣٨٢,١٣	٧١,٩٥	٥١٣,٥٨	٧٣٣,٥١
١٩٩٩	٢١٢,٤٤	١٨٠,٠٢	٢٦٦,٢١	٢٥١,٣٧	٨١,١١	٤٨٩,٢٨	٧٠٢,٢٣
٢٠٠٠	٢٠٤,٤٣	١٧١,٩٣	١٣٨,٦٧	٢٧٦,٥٠	٨٦,٤٩	٥١٧,٤٧	٨٧٦,٧٥
متوسط الفترة	٢٢٠,٤	١٨٧,٦	٢٥٥,٧	٣٨٣,١	٣١٣,٢	٤٣٦,٩	٩٠٤,٧
التغير بين الفترتين ٪	(٣٥,١)	(٢٥,٩)	(٣,٣٠)	(٢٨,١)	٢	٤,٨	٩٥,٦

(١) تم حساب الأسعار الحقيقية باستخدام الأرقام القياسية لنفقات المعيشة فى الريف ١٩٨٧/٨٦ = ١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة - قطاع الشئون الاقتصادية - الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى - النشرة السنوية للاقتصاد الزراعى - أعداد مختلفة.

د- وعند تقدير معدلات النمو بالأسعار الحقيقية خلال الفترة الثانية فقد ظل المزارعون يعانون من ثبات أو تراجع فى القيمة الحقيقية للأربحية المتحققة لمحاصيل الذرة وقصب السكر، حيث الزيادة غير معنوية وأيضا الانخفاض غير معنوى لمحاصيل القمح والأرز والبطاطس، أما عن مزارعى البرسيم المستديم فقد حققوا معدلات نمو موجبة (معدل النمو= ٨,٣٪) ومعنوية احصائيا (ف=٢٠,٨١ ر٢ = ٠,٧٨) وحقق مزارعو القطن معدل نمو سالب ومعنوى إحصائيا (معدل النمو = -٢٠,٣٪)، (ف = ٥,٦٢ ر٢ = ٠,٤٨)

(أربحية المزارع من البرسيم المستديم بالجنيه) ص^هـ = ٢٧٤,٣٨ + ٣٦,١١٨ س هـ

(ر) = ٠,٧٨ (ف)= ٢٠,٨١ هـ = ١،٢، ..... ، ٨

(أربحية المزارع من محصول القطن بالجنيه) ص^هـ = ٥٩٨,٧٩ + ٦٣,٤٥ س هـ

(ر) = ٠,٤٨ (ف)= ٥,٦٢ هـ = ١،٢، ..... ، ٨

مما سبق يتبين أن هناك ثبات أو تراجع فى القيمة الحقيقية لأربحية مزارعى المحاصيل السابقة فيما عدا القطن فى الفترة الأولى والبرسيم فى الفترة الثانية.

٣-تطور أجر العامل الزراعى: يعتبر العمل الزراعى مصدرا هاما من مصادر الدخل فى الريف المصرى وقد بلغ حجم العمالة الزراعية قرابة الخمسة ملايين مشتغل ومن ثم فأن متوسط أجر العامل الزراعى والتغيرات فيه يعتبر مؤشرا هاما عند مناقشة الدخول للعمالة الزراعية وعلاقتها بمستوى المعيشة لهذه الفئة من السكان الريفيين وحالة الفقر فى الريف .

وتشير بيانات الجدول رقم (١٢) إلى أن متوسط الأجر السنوى للعامل الزراعى بالأسعار الحقيقية قد بلغت حوالى ٣٣٤ جنية عام ١٩٩٠ ثم تذبذبت بالارتفاع والانخفاض لتصل إلى حوالى ٣٠٥ جنية فى عام ٢٠٠٠ أى أن القيمة الحقيقية لمتوسط الأجر السنوى للعامل قد انخفضت خلال السنوات مجال الدراسة وبلغت أدناها فى عام ١٩٩٣ حيث بلغت حوالى ٢١٤ جنيه. وعند تقدير معدل النمو فى القيمة الحقيقية لمتوسط أجر العامل الزراعى باستخدام الأسعار الحقيقية (استخدام الرقم القياسى لنفقات المعيشة ١٩٨٧/٨٦=١٠٠) جاء معدل النمو غير معنوى احصائيا، وهو ما يشير إلى أنة لم يحدث تطور حقيقى فى متوسط الآجر السنوى للعامل الزراعى خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ .

جدول رقم (١٢) متوسط أجر العامل الزراعى والدخل الفردى (العام والزراعى) بالأسعار الحقيقية ومعدل البطالة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ .

السنة	متوسط الدخل الفردى السنوى بالجنيه		متوسط أجر العامل الزراعى * (جنيه/سنة)	معدل البطالة ٪
	العام *	الزراعى*		
١٩٩٠	٩٩٥,٦٥	٢٢١٩,١٣	٣٣٣,٥٤	٩,٣
١٩٩١	٩٦٨,٠٠	١٩٣٩,٣٧	٢٩٣,٨٨	٩,٢
١٩٩٢	١٠٩٢,٠٨	٢١١٧,٩٩	٣٠٩,٢٧	٩,٢
١٩٩٣	٧٦٤,٠٦	١٥٩٨,٢٧	٢١٤,١٨	١٠٠
١٩٩٤	٧٩٦,٠٥	٢١٨٨,٩٣	٢٧٧,٩٦	٩,٨
١٩٩٥	٧٣٣,٥٤	٢٣٠٤,٥٨	٢٧٦,٣٩	٩,٦
١٩٩٦	١١٥٧,٥٨	٢٥٢٩,٢٣	٣٠٥,٣٣	٩,٢
١٩٩٧	١٠٨١,٢٢	٢٥٣٧,٤٥	٢٩٤,١٦	٨,٨٠
١٩٩٨	١٠٧٦,٣٢	٢٤٣٥,٢٣	٢٩٧,٩٨	٨,٣
١٩٩٩	١٠٩٦,٤٦	٢٤٥٣,٧٧	٣٠٦,٣٣	٧,٩
٢٠٠٠	١٠٣٤,١٤	٢٢٩٤,٣	٣٠٥,٥٥	٧,٦

* تم حسابها باستخدام الرقم القياسى لنفقات المعيشة بالريف ١٩٨٧/٨٦ =١٠٠

المصدر : البنك الأهلي المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الأول والثانى، المجلد الرابع والخمسون ، القاهرة، ٢٠٠١ .

٤- تطور الدخل الفردى العام والزراعى

يعتبر مؤشر الدخل الفردى من المؤشرات الهامة التى تستخدم لقياس أثر برامج التنمية ويرتبط هذا المؤشر بتحقيق مستوى معيشة معين للفرد وبالتالى التأثير على حالة الفقر خلال الفترات المختلفة . وتشير بيانات الجدول رقم (١٢) إلى أن متوسط الدخل الفردى السنوى العام قد بلغ حوالى ٩٩٥,٦ جنية فى عام ١٩٩٠ وقد انخفض هذا الدخل ليصل أدناه وهو ٧٣٤ جنيه عام ١٩٩٥ بالأسعار الحقيقية ثم يزداد ليصل إلى حوالى ١٠٩٦ جنية فى عام ١٩٩٩ وقد قدر معدل النمو السنوى بحوالى ١,٥٪ ولكنه غير معنوى إحصائيا (ف =١,١٤ ، ر٢=٠,١١٢) وهو ما يشير إلى عدم حدوث زيادة معنوية فى متوسط الدخل الفردى العام خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ وهو مؤشر سلبى بالنظر إلى هدف رفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر.

أما عن متوسط الدخل الفردى الزراعى السنوى فقد تذبذب من حوالى ٢٢١٩ جنية عام ١٩٩٠ إلى أدنى مستوى له وهو ١٥٩٨ جنيه عام ١٩٩٣ ثم زاد تدريجيا ليصل إلى حوالى ٢٤٥٤ جنيه عام ١٩٩٩ ، وقد قدر معدل النمو السنوى فى القيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الفردى الزراعى بحوالى ٢,٣٪ وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لهذا المعدل (ف=٥,١٦ ، ر٢ = ٠,٣٦٥)،

(الدخل الفردى الزراعى بالجنيه) ص$^{\wedge}$هـ = ١٩٣٢,٣٦ + ٥٠,٩٤ س هـ

(ر) = ٠,٣٦ (ف)= ٥,١٦ هـ = ٢،١، ١١

ويشير ذلك إلى أنة على عكس كل من متوسط الدخل الفردى العام ومتوسط أجر العامل الزراعى واللذان لم يثبت حدوث نمو فى القيمة الحقيقية لكل منهما خلال فترة الدراسة فأن متوسط الدخل الفردى الزراعى قد حقق خلال الفترة المشار إليها معدل نمو سنوى موجب ومعنوى وهو ما ينعكس إيجابيا على تحسين مستوى المعيشة وحالة الفقر فى الريف المصرى.

٥- تطور معدل البطالة: تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه كافة الدول حاليا وفى مقدمتها الدول النامية والمتخلفة . ومن ثم فأن العديد من الدول ان لم يكن جميعها تحاول تنفيذ سياسات متعددة تستهدف بالدرجة الأولى تقليل نسبة البطالة ومحاربة الفقر الذى ينتج عنها . ويعتبر معدل البطالة والتغيرات التى تحدث فيه أحد المؤشرات التى تستخدم لقياس أثر تنفيذ سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الجدير بالذكر أن التقديرات المنشورة عن معدل البطالة قد تختلف من مصدر لآخر وتشير بيانات الجدول رقم (١٢) إلى تطور معدل البطالة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ حيث بلغ حوالى ٩,٣٪ ١٩٩٠ وزاد قليلا إلى ١٠٪ ، ٩,٨٪، ٩,٦٪ خلال الأعوام ١٩٩٣،١٩٩٤،١٩٩٥ على التوالى ثم انخفض

تدريجياً وبطء ليصل إلى حوالى ٧,٦٪ فى عام ٢٠٠٠ وهو مؤشر إيجابي قد يعكس الجهود المبذولة فى مجال التنمية وخلق فرص عمل من خلال إقامة المشروعات وتشجيع المشروعات الصغيرة وتقديم القروض من مختلف المصادر وزيادة دور القطاع الخاص وغيرها من السياسات التى تستهدف خلق مزيد من فرص العمل .

٦- **تطور نصيب الفرد من استهلاك الأغذية:** يعتبر نصيب الفرد من الكميات المتوافرة من الأغذية للاستهلاك البشرى أحد المؤشرات الهامة المستخدمة للتعرف على مستوى الأمن الغذائي فى المجتمع . ومن الطبيعى أنه فى حالة تزايد متوسط نصيب الفرد من أنواع الغذاء المختلفة كإجمالى أو من مكوناته المختلفة من سعرات حرارية وبروتين ودهون يعتبر مؤشرا إيجابيا على تحقيق المزيد من الأمن الغذائى . غير أنه يجب الإشارة هنا إلى نقطتين هامتين وهما :

(١) ارتفاع نسبة النشويات يشير إلى تدنى مستوى الغذاء من حيث التنوع.
(٢) أن متوسط نصيب الفرد بصفة عامة لا يعد مؤشرا كافيا على أن جهود تحقيق الأمن الغذائى تساعد على رفع مستوى المعيشة والتقليل من معاناة الفقراء .

ويوضح الجدول رقم (١٣) التغير فى متوسط حجم الاستهلاك الفردى ونصيب الفرد من الاطعمة المتاحة فى اليوم ومن هذه الاطعمة بعد تحليلها الى عناصرها الغذائية لمعرفة متوسط ما يتناول الفرد يوميا فى مصر ومدى كفايتها لإمداد الفرد باحتياجاته الغذاية وذلك لعام ١٩٩١ مقارنة بعام ٢٠٠٠ .

متوسط نصيب الفرد اليومى من امدادات الطاقة الغذائية : من بيانات الجدول رقم (١٣) يتبين الاتى :

- زيادة متوسط امدادات الطاقة الغذائية من ٣٦١٣ الى ٤١٥٧ سعراً حرارياً للفرد (بنسبة زيادة ١٥,١٪) فيما بين عامى ١٩٩١ ، ٢٠٠٠ وهو اعلى من المعدل المعيارى الذى توصى به هيئة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة والمقدر بنحو ٢٦٠٠ سعراً حرارياً للفرد فى المتوسط [٢٠].
- نسبة السعرات من مصدر نباتى تبلغ نحو ٩٤٪ ، ٩٢,٧٪ بينما نجد ان السعرات من مصدر حيوانى تبلغ نحو ٦٪ ، ٦,٥٪ الى اجمالى السعرات للمواطن المصرى خلال عام ١٩٩١ مقارنة بعام ٢٠٠٠ .
- ان الوجبة المصرية تتسم بالافراط فى تناول الحبوب اى ما يعادل ٢٥٢٥,٤ ، ٢٧٠٠ سعراً حرارياً للفرد فى اليوم للأعوام ١٩٩١، ٢٠٠٠ تمثل نحو ٦٩,٩٪ ، ٦٥٪ من جملة ما يتناوله الفرد من الطاقة الكلية . و يشير انخفاض النسبة فى عام ٢٠٠٠ بالنسبة لعام ١٩٩١ الى تحسين نسبى فى استهلاك المنتجات الحيوانية والخضر والفاكهة مما يشير الى تحسين النمط الغذائى .

- **متوسط نصيب الفرد من البروتين :** بدراسة الجدول رقم (١٣) يتبين ان متوسط نصيب

المواطن المصرى من البروتين النباتى والحيوانى زاد من ١٠٤,٦جرام يوميا الى ١٢٣,١ جرام يوميا (بنسبة زيادة ١٤,٨ ٪) فيما بين عامى ١٩٩١، ٢٠٠٠ .

ويتبين من الجدول ان معظم البروتين من مصادر نباتية حيث يتبين ان نسبة البروتين من مصدر نباتى فى متوسط نصيب المواطن المصرى بلغ نحو ٨٣,٤٪ ، ٧٧,٩٪ فى عامى ١٩٩١ ، ٢٠٠٠ بينما نجد ان نسبة البروتين الحيوانى بلغت نحو ١٦,٦٪ ، ١٥,٧٪ من اجمالى البروتين اليومى للفرد . ولكن من الملاحظ ان نصيب الفرد من البروتين الحيوانى زاد من ١٧,٤جرام /يوم الى١٩,٢ جرام /يوم ولكنه لم يصل الى المعدل المعيارى (٢٨جرام يومياً) الموصى به من منظمة الصحة العالمية[٢٠].

– **متوسط نصيب الفرد من الدهون** : يتبين من الجدول رقم (١٣) ان متوسط نصيب الفرد من الدهون المتحصل عليها من المجاميع الغذائية قد زاد من نحو ٥٨,٨جرام الى ٧٧,٧جرام فيما بين عامى ١٩٩١،٢٠٠٠ وبنسبة زيادة قدرها ٣٢,١٪ علما بان كمية الدهون الموصى بها هى ٦٧,٣ جرام يومياً للفرد .

جدول (١٣): التغيير فى متوسط حجم الاستهلاك الفردى وما يحتويه الغذاء اليومى من سعرات حرارية وبروتين والدهن خلال عام ١٩٩١ مقارنة بعام ٢٠٠٠ .

السلعة	كجم/سنة			سعر/يوم (عدد)			بروتين/يوم (جرام)			دهن/يوم (جرام)		
	١٩٩١	٢٠٠٠	التغير	١٩٩١	٢٠٠٠	التغير	١٩٩١	٢٠٠٠	التغير	١٩٩١	٢٠٠٠	التغير
الحبوب	٢٦٣,١	٢٨٠,٨	١٧,٧	٢٥٢٥	٢٧٠٤	١٧٩	٧٤,٥	٧٧,٧	٣,٢	١٦,٧	١٦,٦	٠,١
المحاصيل الشتوية	٢٠,٦	٢٠,١	(٠,٥)	٤٨	٤٩	١	١,١	٠,٩	(٠,٢)	٠,١	–	(٠,١)
السكر والعسل	٢٩,٣	٣٣,٨	٤,٥	٢٤٣	٢٨٢	٣٩	–	–	–	–	–	–
البقوليات	٦,٣	٧,٠٠	٠,٧	٦١	٦٨	٧	٤,٢	٤,٦	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,١
النقل	٠,٢	٠,٥	٠,٣	٣	٨	٥	٠,١	٠,٤٠	٠,٣	٠,٢	٠,٦	٠,٤
المحاصيل الزيتية	٢,٩	٨,٣	٥,٤	٣٤	٩٦	٦٢	١,٤	٣,٨	٢,٤	٢,٦	٧,٣	٤,٧
الزيوت النباتية	٨,٩	١٢,٢	٣,٣	٢١٥	٣٠٠	٨٥	–	–	–	٢٤,٣	٣٣,٤	٩,١
البصل والثوم والأخضر	١١٢,٠	١٥٢,٤	٤٠,٤	١١٥	١٥٦	٤١	٤,٤	٧,٣	٢,٩	٠,٩	١,٢	٠,٣
الفاكهة	٧٤,٨	١٠١,٢	٢٦,٤	١٤٨	١٩١	٤٣	١,٧	٢,٤	٠,٧	١,٠	٠,٧	(٠,٣)
اللحوم	١٣,٣	١٩,٧	٦,٤	٧٠	٩٣	٢٣	٦,٩	١٠,٤	٣,٥	٤,٨	٥,٤	٠,٦
الالبان	٥٨,٠	٧٧,٥	١٩,٥	١٢٢	١٦٦	٤٤	٥,٨	٧,٨	٢	٧,٠	١٠,٧	٣,٧
البيض	٢,٩	٣,١	٠,٢	١٣	١٣	–	١,٠	١,١	٠,١	٠,٩	٠,٩	–
الأسماك	٧,٢	١٣,٤	٦,٢	١٧	٣١	١٤	٣,٧	٦,٧	٣,٠	٠,٤	٠,٦	(٠,٢)
المنتجات النباتية	٥١٧,٨	٦١٦,٣	٩٨,٥	٣٣٩١	٣٨٥٤	٤٦٣	٨٧,٢	٩٧,١	٩,٩	٤٥,٨	٦٠,١	١٤,٣
٪ من الجملة	٨٦,٤	٨٤	(٢)	٩٤	٩٢,٧	(١,٣)	٨٣,٤	٧٧,٩	(٤,٥)	٧٨,٠	٧٧,٣	(٠,٦)
المنتجات الحيوانية	٨١,٣	١٠٠,٣	١٩	٢٢٢	٢٧٢	٥٠	١٧,٤	١٩,٣	١,٩	١٣,٠	١٧,٠	٤,٠
٪من الجملة	١٣,٦	١٣,٧	٠,١	٦	٦,٥	٠,٥	١٦,٦	١٥,٧	(١,٩)	٢٢,٠	٢١,٩	(٠,١)
الجملة العمومية	٥٩٩,١	٧٣٠	١٣٠,٩	٣٦١٣	٤١٥٧	٥٤٤	١٠٤,٦	١٢٣,١	١٨,٥	٥٨,٨	٧٧,٧	١٨,٩

المصدر: حسبت من : وزارة الزراعة – قطاع الشئون الاقتصادية الميزان الغذائى لجمهورية مصر العربية– أعداد مختلفة.

ملخص الدراسة والتوصيات

تعتبر مشكلة الفقر أحد المشاكل الهامة التى تواجه العديد من الدول وبصفة خاصة الدول النامية ومنها مصر. واستحوذت هذه المشكلة على اهتمام متزايد، حيث تعانى العديد من الدول اتجاها متزايدا فى معدلات البطالة واتجاها متناقصا فى متوسط دخل الفرد خاصة للفئات الفقيرة. وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على حالة الفقر فى مصر وأسبابها وبعض السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة على حالة الفقر مع التركيز على دور الائتمان الذى تقدمه المصادر المختلفة لتحقيق التنمية والتخفيف من حدة الفقر.

وقد تضمن البحث خمسة أجزاء تناول الجزء الأول حالة الفقر والتوجهات الاستراتيجية لمواجهة حالة الفقر فى مصر. بينما تناول الجزء الثانى بعض السياسات الكلية للتقليل من الفقر. كما تناول الجزء الثالث التنمية الزراعية والائتمان الموجه من بنك التنمية والائتمان الزراعى. فى حين تناول الجزء الرابع الائتمان الموجه للتنمية الريفية من المصادر الأخرى مثل الصندوق الاجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية ومشروع الأسر المنتج وأيضا بنك ناصر الاجتماعى بينما تناول الجزء الخامس والأخير بعض المؤشرات المرتبطة بأثر سياسات التنمية والتخفيف من حدة الفقر.

وقد اعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفى مع استخدام أدوات التحليل الاحصائى البسيط فى تقدير معدلات التغير ومعدلات النمو والأرقام القياسية وذلك لتقدير ووصف المؤشرات المختلفة التى تناولتها الدراسة.

وتشير نتائج البحث إلى :

- إن تقديرات نسبة الفقر قد تراجعت بصفة عامة خلال الفترة ١٩٧٥/٧٤-٢٠٠٠/٩٩ من أكثر من ٣٠٪ إلى حوالى ١٦,٧٪ . كما لوحظ ارتفاع نسبة الفقر فى الريف عنها فى الحضر خاصة فى الفترة من ١٩٨٢/٨١-١٩٩١/٩٠. وقد أوضحت الدراسات السابقة أن أهم أسباب الفقر فى مصر هى تدنى نصيب الفرد من الأراضى الزراعية وقصور الاستثمار وصعوبة الوصول إلى مصادر الائتمان وخاصة الفقراء وانخفاض الأجور فى القطاع الزراعى وعدم كفاية الاستثمار فى التعليم .
- ويرى البحث أن التوجهات الاستراتيجية لمواجهة حالة الفقرتتمثل فى ثلاث مداخل رئيسية هى تنمية القوة العاملة لزيادة إنتاجيتها وذلك من خلال برامج التغذية والتعليم والتدريب والرعاية الصحية. الرفاهية الاقتصادية والتى تتحقق من خلال التحويلات المباشرة إلى دخول الفقراء سواء مدفوعات نقدية أو سلع وخدمات مدعومة. وتحسين دخل الفقراء من خلال توفير فرص وظيفية وملكية أصول إنتاجية وتوفير الائتمان خاصة للفقراء.
- فى إطار السياسات الاقتصادية الكلية لتقليل نسبة الفقر، أوضح البحث أن الدولة حققت نجاحا ملحوظا خلال الفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٧/٩٦ فى مجال تخفيض العجز فى ميزانية الدولة ، حيث

انخفض من ١٢,٩٪ إلى ٥,٤٪، إلاّ أنه زاد مرة أخرى ليصل إلى ١٥,٩٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وأيضا انخفض معدل التضخم من ٢١,١٪ عام ١٩٩٢/٩١١ ليصل إلى ٢,٦٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ . كما استمرت الدولة فى دعم السلع الغذائية، حيث زاد حجم الدعم من حوالى ٢٠٧٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠ ليصل حوالى ٣٠٧٧ مليون جنيه عام ٢٠٠١ . وقد زاد دعم رغيف الخبز من حوالى ٩٣٠ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى حوالى ١٩٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠١ .

- أوضح البحث أن الدولة ومن خلال برامج التنمية الزراعية الأفقية قد قامت باستصلاح حوالى ١,٨ مليون فدان خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-١٩٩٨/٩٧، حيث أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج الزراعى وساعد على تملك العديد من الفئات للأصول الإنتاجية المتمثلة فى الأرض الزراعية والآلات والحيوانات، وبالتالى ساعدت على خلق فرص عمل وزيادة فى الدخول. وقد بلغ عدد الخريجين المستفيدين من توزيع الأراضى الجديدة حوالى ٤٥ ألف خريج وزعت عليهم مساحة قدرها ٢٢٥ ألف فدان. أما برامج التنمية الزراعية الرأسية فقد استهدفت زيادة الإنتاجية فى مجالات الإنتاج النباتى والحيوانى والسمكى، مما يؤدى إلى زيادة الدخول الزراعية.
- وفى مجال توفير الائتمان الموجه للتنمية الزراعية والريفية من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعى فقد زاد حجم القروض المقدمة من البنك لتمويل الزراعات والقروض الاستثمارية والتى تنوعت أغراضها وزاد تنوع الفئات والأنشطة المستهدفة لتشمل أنشطة التنمية الريفية، وقد زاد حجم القروض المنصرفة لتمويل الزراعات من حوالى ١,٥ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠ ليصل إلى حوالى ٣,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، أما القروض الاستثمارية فقد زادت بشكل ملحوظ من حوالى ٢,٧٠ مليار جنيه إلى حوالى ٨,٢ مليار جنيه خلال السنتين المشار إليهما على الترتيب.
- أوضح البحث الدور الذى تقوم به بعض مصادر الائتمان الهامة فى تمويل أنشطة التنمية وخلق فرص عمل جديدة، وقد شملت هذه المصادر الصندوق الاجتماعى للتنمية، حيث بلغت جملة القروض التى قدمها الصندوق خلال المرحلة الأولى (١٩٩٣-١٩٩٦) حوالى ٢,١ مليار جنيه، زادت لتصل إلى حوالى ٣ مليار جنيه خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، كما زاد عدد المستفيدين من هذه القروض من حوالى ٩ مليون خلال المرحلة الأولى ليصل إلى ١٢ مليون مستفيد خلال المرحلة الثانية. وقد زادت فرص العمل الناتجة عن قروض الصندوق من حوالى ٢٥١ ألف فرصة عمل إلى حوالى ٣٤٠ ألف فرصة عمل.
- وقد قدم صندوق التنمية المحلية قرضا بلغ حوالى ٥١ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٩٦/٩٥-٢٠٠٠/٩٩، وقد بلغ عدد المستفيدين من قروض الصندوق حوالى ١٧ ألف مستفيد فى حين ساعدت قروض صندوق التنمية المحلية على خلق ٤ آلاف فرصة عمل.
- أما القروض المقدمة من مشروع الأسر المنتجة فقد بلغت حوالى ٦٩٤ مليون جنيه حتى نهاية عام ٢٠٠٠، وقد بلغ حجم الأسر المستفيدة من قروض المشروع أكثر من مليون أسرة.
- أما قروض بنك ناصر الاجتماعى والذى يقدم قروضا استثمارية متعددة الأغراض تصل معظمها للفقراء القادرين على العمل ، بالإضافة إلى القروض الاجتماعية الميسرة، وقد بلغ حجم القروض التى قدمها بنك ناصر الاجتماعى خلال الفترة ١٩٩٦-٩٥-٢٠٠٠/٩٩ أكثر من ٢ مليار جنيه، حظيت

القاهرة والجيزة بحوالى ٤٧٪ منها، بينما حظيت الغربية والدقهلية بحوالى ٢٢٪ والباقى لبقية المحافظات.

- أوضح البحث بعض المؤشرات المرتبطة بأثر سياسات التنمية والتخفيف من حدة الفقر فقد زاد متوسط إنتاجية الفدان من محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر بنسب زيادة بلغت حوالى ١٥٪، ٢٦,٥٪، ٢٢٪، ١٤٪، بين الفترتين ١٩٨٥-١٩٩٢، ١٩٩٢-٢٠٠٠ للمحاصيل المشار إليها على الترتيب.
- بالنسبة لأربحية المزارع فقد تراجعت القيمة الحقيقية لأرباح المزارع من محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر ، وذلك عند مقارنتها للفترات ١٩٨٥-١٩٩٢، ١٩٩٢-٢٠٠٠ . كما زادت القيمة الحقيقية لأربحية المزارع خلال نفس الفترات لمحاصيل القطن والبرسيم والبطاطس.
- فيما يتعلق بتطور أجر العامل الزراعى فقد أوضح البحث انه لم يحدث زيادة حقيقية فى متوسط الأجر السنوى للعامل الزراعى خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ . كما أوضحت الدراسة أنه لم يحدث زيادة معنوية فى متوسط الدخل الفردى السنوى العام خلال الفترة المشار اليها فى حين حدثت زيادة معنوية فى القيمة الحقيقية لمتوسط الدخل الفردى الزراعى حيث بلغ معدل النمو السنوى حوالى ٢,٣٠٪.
- أوضحت الدراسة ان معدل البطالة قد انخفض من حوالى ٩,٣٪ عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٧,٦٧,٩٪ عام ٢٠٠٠ ، و هو مؤشر ايجابى يعكس الجهود المبذولة فى هذا المجال. كما اتضح من الدراسة تزايد متوسط حجم الاستهلاك الفردى من المنتجات الحيوانية والسعرات الحرارية والبروتين والدهون خلال عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ٢٠٠٠وهو مؤشر ايجابى يعكس الزيادة فى نصيب الفرد من الغذاء ولكن بالرغم من زيادة نصيب الفرد من البروتين الحيوانى الا انه لم يصل الى الحد المعيارى الموصى به .

- وفى ضوء النتائج التى توصل اليها البحث فقد قدم البحث بعض التوصيات أهمها:

- أهمية زيادة خطوط الائتمان الموجهة لتمويل المشروعات الصغيرة التى تناسب الفقراء ومحدودى الدخل.
- ضرورة زيادة القروض الاستثمارية التى يقدمها بنك التنمية والائتمان الزراعى مع ضرورة تسهيل وصول الفقراء إلى مصادر الائتمان المختلفة.
- زيادة حجم الائتمان المقدم من الصندوق الاجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية ومشروع الأسر المنتجة وبنك ناصر الاجتماعى مع الاستمرار فى تيسير شروط الائتمان.
- أهمية التوسع فى نظام توزيع الأراضى على الخريجين وصغار المزارعين لما توفره من فرص عمل وملكية للأصول تساعد على زيادة الدخول للمزارعين.
- الاستمرار فى إجراء المزيد من الدراسات المتعمقة لرصد حالة الفقر فى مصر والعوامل المؤثرة عليه وأثر السياسات التى تستهدف التخفيف من حده الفقر ومحاربة البطالة وحل المشاكل التى تواجه تلك الجهود.

ملحـــق

جدول رقم (١): توزيع القروض الاستثمارية بين الأنشطة والأهمية النسبية لكل نشاط خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

(مليون جنيه)

السنوات	ثروة حيوانية	٪	ثروة داجنة	٪	ثروة سمكية	٪	اعمال مرتبطة بالزراعة	٪	انشاء بساتين	٪	استصلاح اراضى	٪	انواع اخرى	٪	ميكنة زراعية	٪	انتاج نباتى	٪	زرعات محمية	٪	انشاء وتطوير نظم الرى	٪	قروض الشباب	٪	الجملة
١٩٩١/٩٠	١٥٤٦,٣	٥٦,٥	٤٢٧,٤	١٥,٦	٩,٥	٠,٣	٣٤٥,٥	١٢,٦	٠,٧	٠,٠٢	٢٢,٩	٠,٨	١٠٢,٨	٣,٨	٢٦٧,٩	٩,٨	-	-	١٢,٣	٠,٥	-	-	١,٨	٠,١	٢٧٣٧,١
١٩٩٢/٩١	١٣٥٥,٨	٥٧,٩	٢٣٦,٥	١٠,١	٨,٣	٠,٣	٣٧٥,٨	١٦,٠	٠,٦	٠,٠٤	٢٢,٤	١,٠	٦٣,٥	٢,٧	٢٤٤,٥	١٠,٤	١٣,٧	٠,٦	١٥,٢	٠,٦	١,٠	٠,٠٥	٣,٨	٠,٢	٢٣٤١,١
١٩٩٣/٩٢	١٢٢٤,٤	٤٣,٥	١٧٦,٦	٦,٣	٩,٣	٠,٣	١٠٢١,١	٣٦,٢	٠,٩	٠,٠٣	١٦,٥	٠,٣	٥٨,٦	٢,١	٢٧٩,٩	٩,٩	٩,١	٠,٣	١٦,٥	٠,٦	١,٨	٠,١	٢,٢٠	٠,١	٢٨١٦,٩
١٩٩٤/٩٣	١٢٥٦,٦	٤١,٧	١٩٣,٨	٦,٤	٨,٩	٠,٣	١٢١٩,٤	٤٠,٥	٠,٤	٠,٠١	١٠,١	٠,٢	٣٢,٧	١,١	٢٤٦,٠	٨,٢	٩,٩	٠,٣	١٧,٨	٠,٦	١,٩	٠,١	١٤,٦	٠,٥	٣٠١٢,١
١٩٩٥/٩٤	١٢٦٥,٠	٣٥,٣	٢٠٩,٢	٥,٨	٥,٥	٠,١	١٦١٢,٢	٤٤,٩	٢,٥	٠,١	٨,١	٠,١	١١٤	٣,٢	٣٢٩,٧	٩,٢	١٠,١	٠,٣	٦,٥	٠,٢	٢٠,٥	٠,٦	٤,٥	٠,١	٣٥٨٧,٨
١٩٩٦/٩٥	١٥١٨,٣	٣٥,٩	٢٢٣,٥	٥,٣	٦,٣	٠,١	١٩٤٧,٤	٤٦,١	٢,٢	٠,٠٥	٥,١	٠,١	١٨٧,٦	٤,٤	٢٧٧,٤	٦,٦	١٢,٩	٠,٣	٦,٥	٠,٢	٥,٤	٠,١	٣٢,٩	٠,٨	٤٢٢٧,٥
١٩٩٧/٩٦	١٩٣٢,٢	٣٧,٧	٢٤٧,٤	٤,٨	٨,٣	٠,٢	٢٣٦٢,٠	٤٦	١,٣	٠,٠٢	٣,٢	٠,١	١٦٣,٧	٣,٢	٣٤٤,٣	٦,٧	١٥,٤	٠,٣	١٢,٤	٠,٢	٥,٦	٠,١	٣٤,٢	٠,٧	٥١٢٩,٨
١٩٩٨/٩٧	٢٥٩٤,٣	٤١,٥	٢٧٩,٩	٤,٥	١٢,٩	٠,٢	٢٩١٧,١	٤٦,٤	٠,٩	٠,٠٣	٥,٤	٠,١	٧,٠	٠,١	٣٧١,١	٥,٩	١٧,١	٠,٣	١٦,١	٠,٣	٩,٠	٠,٢	٢١,٨	٠,٢	٦٢٥٣,٠
١٩٩٩/٩٨	٣٢٣٢١,٢	٤٦,٦	٢٨٨,٤	٤,٢	٨,٩	٠,١	٣٠٣٨,٢	٤٣,٨	٠,٤	٠,٠١	٢,٧	٠,٠٤	١١,٥	٠,٢	٢٩١,٤	٤,٢	١٢,١	٠,٢	١١,٦	٠,٢	٦,٦	٠,١	٣٠,٠	٠,٤	٦٩٣٣,٠
٢٠٠٠/٩٩	٣٨٨١,٥	٥٠,٢	٢٨٤,٨	٣,٧	٤,٧	٠,١	٣٠٧٠,٢	٣٩,٧	٠,٧	٠,٠١	١,٧	٠,٠٢	٢٢٦,١	٢,٩	٢٠١,٢	٢,٦	١١,٢	٠,٢	١٠,٩	٠,١	٤,٩	٠,١	٣٠,٢	٠,٤	٧٧٢٨,١
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤١٤٠,٥	٥٠,٨	٢٥٩,٠	٣,٢	٥,١	٠,١	٣٢٤٣,٦	٣٩,٧	٠,١	٠,٠٣	١,١	٠,٠١	٢٥٦,٨	٣,١	١٨١,٨	٢,٢	٧,٧	٠,١	٨,٤	٠,١	٣,٨	٠,٠٥	٤١,٦	٠,٥	٨١٤٩,٥

المصدر: البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - إدارة الإحصاء الزراعى - بيانات غير منشورة.

المراجـــع

١. البنك الأهلى المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول والثانى المجلد الرابع والخمسون ٢٠٠٢ .

٢. البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، إدارة الإحصاء .

٣. البنك الدولى ، وزارة التخطيط المصرية، معهد التخطيط القومى، "دراسة حول مكافحة الفقر فى جمهورية مصر العربية-المرحلة الأولى ٢٠٠٢ نتائج أولية - ندوة فى معهد التخطيط القومى فى ٢٠٠٢/٥/٢٠ .

٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - أعداد مختلفة.

٥. المعهد الدولى لبحوث سياسات الغذاء ، دراسة حالة الفقر ومحدداته فى مصر - ١٩٩٧ .

٦. رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المخصصة " مشكلة الفقر وتطوير شبكة الأمانة الاجتماعى" ١٩٩٤ .

٧. رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المخصصة " - تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية - الدوره العشرون-١٩٩٩/٢٠٠٠ .

٨. رئاسة مجلس الوزراء - الصندوق الاجتماعى للتنمية - مجموعة التقارير السنوية.

٩. كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٦٩ يناير ٢٠٠٢ .

١٠. مجلس الشوري ، تقرير اللجان النوعية للمجلس عن " تحديث مصر" ٢٠٠١ .

١١. محمود السيد عيسى منصور، منير فودى سبع. التقرير القطري للتنمية الزراعية لعام ١٩٩٨(جمهورية مصر العربية)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية سبتمبر ١٩٩٨ .

١٢. وزارة التخطيط تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٦ .

١٣. وزارة الشئون الاجتماعية - الادارة المركزية للأسر المنتجة - إدارة المعلومات.

١٤. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - قطاع الشئون الاقتصادية - الميزان الغذائى- أعداد مختلفة.

١٥. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.

١٦. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - قطاع الشئون الاقتصادية - نشرة الاقتصاد الزراعى - مجموعة ، أعداد مختلفة .

17. Sabaa, M. F. and M. Sharma. 1999. "Strengthening the Institutions for Providing Financial Services to the Rural Households in Egypt" Agricultural Policy Reform Program in Egypt, International Food Policy Research Institute, USAID, 1999. (IFPRI).

18. United Nations. 1998. "Poverty Reduction Strategies A Review" U,N, Department of Economic and Social Affairs, Division for Social Policy and Development, New York, 1998.

19. Food and Agricultural organization (FAO). " Assessment of the world food security situation.

THE ROLE OF CREDIT IN THE RURAL DEVELOPMENT AND POVERTY ALLEVIATION IN EGYPT

SABAA M. F. A. AND SHADIA SALAH EL DEEN

Agric. Econ. Research Institute, ARC.

Poverty is one of the most important problems that face most countries especially the developing countries including Egypt. More attention has been given to this problem since many countries are suffering from an increasing trend in unemployment and a decreasing trend in per capita income especially of the poor.

This study aims at shedding light on the state of poverty in Egypt, reasons and some macro-economic policies and the role of credit disbursed through different sources on development, creating jobs, increasing income and alleviating poverty in Egypt. The study contains five parts, the first, dealt with poverty indicators, reasons, and strategies to alleviate poverty. The second part dealt with some of the macro-economic policies, which affect poverty. The third part dealt with agricultural development and the credit disbursed through the Principal Bank for Development and Agricultural Credit (PBDAC). The fourth part showed the performance of the SDF, LDF, PFP and NSB in the field of disbursing credit for development and job creation. The last part introduced some issues related to the impact of development policy and poverty reduction.

The study revealed the following observations:

- The previous studies showed that the poverty rate had decreased from 30% in 1974/75 to 16.7% in 1999/2000. Moreover, the poverty rate was higher in the rural area compared to the urban area.
- The government had succeeded through its macro-economic policy in reducing the deficit in the national budget during 1991/92-1996/97 and reducing the inflation rate during 1990/91-2000/2001, which considered a positive issue to improve the standard of living.
- The government has also several social security programs through which the needy poor and low-income families received grants and aid. Moreover, government subsidy to food especially for the poor is continuing.
- The government had succeeded in reclaiming about 1.8 million feddans during 1981/82-1997/98 which contributed to the agricultural production increases and about 225 thousand feddans were distributed to 45 thousand of new graduates.

- Credit distributed to the agricultural and rural development activities through PBDAC has increased from LE 4200 millions in 1990/91 to LE 11600 millions in 2000/2001.
- Credit has been also introduced to the low-income groups through different sources of credit such as the Social Development Fund, the Local Development Fund, the Productive Families Project and Nasser Social Bank.
- The Social Development Fund (SDF) disbursed LE 2100 million to about 9 million of beneficiaries during the period 1993-1996 (the first phase). The SDF increased the total amount of loans during the second phase 1997-2000 to reach LE 3000 million where the number of beneficiaries reached 12 millions. During 1993-2000, 591 thousand new jobs had been created as a result of SDF loans.
- The local Development Fund (LDF) disbursed about LE 51 million during the period 1995/96-1999/2000. Loans of LDF were used to implement 18 thousand projects where the number of beneficiaries reached 17 thousand persons and about 4 thousand new jobs were created.
- Productive Families Project (PFP) disbursed about LE 694 million till 2000. More than one million families had benefited from PFP loans.
- Nasser Social Bank (NSB) disbursed about LE 63 million during the period 1995/96-1999/2000 of which 69% was concentrated in only four governorates (Cairo, Giza, Gharbia and Dakahlia).

Some of the issues related to the impact of development policy (including credit) on poverty are:

- average productivity of major crops had increased during 1985-2000. Farmer's profitability of cultivating some major crops increased.
- the average agricultural per capita income increased at a positive and significant growth rate of 2.3%. No significant increase in the average agricultural labor wages.
- unemployment rate decreased from 9.3% in 1990 to 7.6% in 2000. Moreover the average per capita consumption was also increased during 1990-1999.

Finally, the study recommend, more credit lines for the low income groups, to increase the PBDAC`s investment loans, to increase the volume of loan disbursed through SFD, LDF, PFP, NSB and other sources of rural credit and the government should continue to distribute the new reclaimed land to the new graduates and other beneficiaries.